مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العلاقات العراقية – الامريكية على خلفية انتهاء أمد اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق
اسم الكاتب: أ.م.د. نبيل محمد سليم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6954
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 20:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات العراقية-الامريكية
على خلفية انتهاء أمد اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق

الاستاذ المساعد الدكتور
نبيل محمد سليم(*)

مقدمة

إتفاقية "سحب القوات الأجنبية من العراق" التي وقعتها حكومة العراق مع الإدارة الأمريكية السابقة في ١٨ من آب/ أغسطس ٢٠٠٨، مضى عليها ما يقرب على الثلاث سنوات، إذا ما تجاوزنا ما أفادت به الاتفاقية بدخولها حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني ٢٠٠٩، وإستكمال إجراءات التصديق الرسمية في كلا الدولتين(**).

ومهما يكن من أمر، فثمة أربعة إحتمالات ممكنة فيما يتعلق بها:

١ –تمديد العمل بالاتفاقية لزمن يتفق عليه الطرفان.

٢ –إنهاء العمل بها من قبل أحدهما أو كليهما.

٣ –أو إستبدالها بأخرى جديدة.

٤ –تفصيل العمل بـ "إعلان المباديء لعلاقة التعاون والصداقة طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية" أو ما توصف بـ "إتفاق الإطار الاستراتيجي"(***)

(*) رئيس قسم الدراسات الاسيوية–مركز الدراسات الدولية–جامعة بغداد.

(**) نصت (ف ٤ من المادة ٢٧) من تلك الاتفاقية على أن "يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ إعتباراً من أول كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، بعد تبادل المذكرات الدبلوماسية لاكتمال الإجراءات اللازمة من الطرفين لإنفاذ الاتفاق وفقاً للإجراءات الدستورية النافذة في البلدين، مالم يوافق الطرفان على خلاف ذلك".

ومع إن مثل تلك الإجراءات لم تستكمل من قبل الجانب العراقي بشكل خاص الذي إشترط مجلس نوابه السابق عرض الاتفاقية على الاستفتاء العام لاقرارها، والذي لم يجرِ، فإن الاتفاقية فضلاً عن ذلك يفترض أن ينتهي مفعولها في آب/ أغسطس من العام ٢٠١١ أو نهايته إذا ما إتفق الطرفان عملاً بنص (الفقرة ١ من المادة ٢٧) من الاتفاقية وهو "يكون هذا الاتفاق ساري المفعول لفترة ثلاث سنوات مالم ينهى العمل به في وقت مبكر عن ذلك من جانب أي من الطرفين او تمديده بموافقة الطرفين". انظر: "اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق"، المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء، مطبعة بابل، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٩.

(***) للتفصيل حول هذا الإعلان، انظر: نبيل محمد سليم، العراق والفصل السابع وإتفاق التعاون طويل الأمد مع الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة "دراسات دولية"، العدد السابع والثلاثون، تموز ٢٠٠٨، ص ١– ١٩.

وتشير المعطيات إلى إن تمديد العمل بالاتفاقية لا يبدو مرجحاً لأن إجراءات إنفاذها لم تستكمل حتى الآن وليس هناك ما يفيد بإمكانية إستكمالها بسبب إستمرار المعارضة الملحوظة التي تلقاها من قبل قوى سياسية لها وزنها وتأثيرها في العملية السياسية، هذا إلى جانب معارضة قطاعات واسعة من الشعب ونوابه لإقرارها.

كما إن إنهاء العمل بها من قبل كلا الطرفين أو أحدهما والإكتفاء بما تحقق لكل منهما من خلالها وبمستوى العلاقة التي قامت بينهما سواء في إطارها أو خارجه، لا يبدو وارداً هو الآخر، لأنه يصعب تصور أن الولايات المتحدة ستترك علاقتها مع العراق سائبة دون إطار إتفاقي قانوني دولي يحمي مصالحها وأهداف سياستها الخارجية وإستراتيجيتها فيه ومن وراءه المنطقة والعالم بعد كل ما قامت به طوال ثلاثة عقود من الزمن في أقل تقدير، من جهة. ومن جهة أخرى، ومع المعارضة الموجودة ضدها، هناك في الجانب العراقي من لا يريد إنهاء العمل بها لسبب أو لآخر، كأن يكون تصوره لما يمكن أن توفره من دعم لأمن العراق في وضعه الحالي أو الإستفادة من علاقات بهذا المستوى معها في هذا المجال أو ذاك أو غير ذلك. ولكل رؤيته لمثل هكذا علاقة بسبب غياب الإدراك العام للمصلحة العامة في إطار وطني. عليه، يبدو أن الإحتمال الأكثر أرجحية هو: إما إستبدالها بإتفاقية أخرى قد لا تختلف عنها كثيراً في جوهرها بالضرورة لكنها إتفاقية جديدة تعطي الإنطباع بأنها مختلفة لكي لا يكون هناك ما يدعو لرفضها كسابقتها والتمسك بالرفض أو اللجوء إلى تفصيل "إعلان مباديء علاقة التعاون والصداقة طويلة الأمد..." والعمل من خلالها على الوصول إلى نوع من التفاهم بين الإدارة الأمريكية والحكومة العراقية لغرض تنظيم الوجود القانوني لعدد من القوات الأمريكية، يتوقع أن يكون بحدود ٢٠٠٠٠ العشرين ألفاً في قليل أو كثير، والتي يتوقع أن تبقى في العراق لمدة طويلة نسبياً، تحت غطاء صحاية السفارة الأمريكية والدبلوماسيين الأميريكين، وآخرين لتدريب القوات العراقية. ومن هذا المنطلق سوف نحاول تلمس ما يمكن أن يطرأ على تطور العلاقة بين الدولتين على صعيد سحب القوات الأمريكية، كإحتمال قائم في إطار إستراتيجية تقرن بالرئيس باراك اوباما، ودوافع الانسحاب وحجمه وغايته، والتي يرجح إلى حد بعيد أن تكون من خلال تفصيل إعلان مباديء العلاقة بين الجانبين إلى أقصى الحدود بوصفها إطاراً إستراتيجياً سبق التفاهم عليه بينهما، ويتيح للولايات المتحدة هامشاً كبيراً للحفاظ على مصالحها إلى أمد طويل نسبياً من خلال تأطيره للعلاقة بين الطرفين دونما حاجة لوجود عسكري أمريكي كبير ومكلف بشرياً ومادياً ومعنوياً، وبات يشكل تهديداً جدياً للأهداف والمصالح الأمريكية في حال إستمراره بنفس الكثافة والاندفاع والانغماس في ما أوصل إليه أوضاع العراق.

هذا دون الخوض في تفاصيل العلاقة بينهما بعد إنسحاب القوات الأمريكية على اساس أن مجرد حصول سحب للقوات، بموجب ما نص عليه الاتفاق الأخير،، من شأنه أن يعد طوراً آخر للعلاقة بين الجانبين.

ومن ثم، وعلى إفتراض أن الجانب الأمريكي تحديداً قد قطع شوطاً مهماً من التفكير الاستراتيجي فيما يتعلق بالتوفيق بين سحب قواته من جهة وضمان مصالحه من جهة اخرى، وما يمكن أن يرافق العملية من تعقيدات تفرضها طبيعة الرؤى والتوجهات والبنى المؤسساتية الأمريكية، فإن مناقشة الموضوع من خلال المداخل الآتية قد تساعد في الوصول إلى إدراك موضوعي له، وهي:

أولاً، التوجه العام للسياسة الخارجية الأمريكية.

ثانياً، إستراتيجية تخفيض وسحب القوات.

ثالثاً، الادراك الأمريكي للوضع في العراق ودور الإدارة الجديدة.

رابعاً، الرؤية الاستراتيجية الأمريكية لسحب القوات من العراق.

أولاً: التوجه العام للسياسة الخارجية الأمريكية:

إن التمويل على إمكانية حدوث تغيرات جوهرية على سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة وإعتمادها أطراً لتحليل سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق بشكل خاص وبيئته الإقليمية بشكل عام وإمكانية إعادة صياغتها في توجهات أكثر تفهماً وإدراكاً لجهة تحقق توازن جدي للمصالح بين الطرفين، لا تبدو ممكنة على المدى القريب أو ربما المنظور. ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة ومضمون إدراك الولايات المتحدة لدورها الحالي وإعادة تعريف وتصميم إستراتيجياتها لتحقيق مصالحها في هذه المنطقة من العالم، عبر توافق ملحوظ بين مراكز التأثير وصناعة القرار السياسي الأمريكي وتوجهاتها بشأنها خاصة فيما يتعلق بمسائل عدت ولما تزل من الثوابت السياسية الأمريكية لهذه القوى وهي: التحكم بالنفط إنتاجاً وسوقاً وإمدادات والإلتزام بأمن إسرائيل وبقائها، وأخرى باتت تحتل أهمية كبيرة في إطار العمل على الإحتفاظ بدور ريادي في العالم ودور محوري في المنطقة، وهي الارهاب وحربه ودعوات الاصلاح والتعددية والديمقراطية وحقوق الانسان كمدعاة للحد منه وإحتوائه، وتبرير تدخلاتها في الشؤون الداخلية لدولها، لتحقيق أهدافها مجتمعة(*)، أو القسم الأكبر الذي تستطيعه منها. ولعل متابعة بعض من إستراتيجيات الادارات الأمريكية الجمهورية

(*) لتفصيل اكثر حول هذا الموضوع، انظر على سبيل المثال لا الحصر، عبد الخالق عبدالله، الولايات المتحدة ومعضلة الامن في الخليج، مجلة "المستقبل العربي"، العدد ٢٩٩، ١/ ٢٠٠٤، ص١٧.

منها والديمقراطية يمكن أن يسهم في فهم الإطار العام لهذه السياسة اللذي شكل الدافع لحركتها على ذلك النحو تجاه العراق تحديداً لعقدين من الزمن، وعلى أمل فهم أكبر وأكثر دقة له في الوقت الراهن، وربما أكثر وضوحاً في المستقبل.

ولكي تكون مثل هذه المتابعة مؤدية للغرض منها قدر الإمكان لابد من التفكير بنقطة شروع لأغراض منهجية وموضوعية ومحددة بالغاية التي يسعى البحث للوصول إليها. لذا سنبدأ من الوقوف عند التوجه السياسي الأمريكي لإدارتي الرئيس جون ووكر بوش وطاقمها من "المحافظين الجدد"، رغم إدراكنا لمدى ونوع الإستمرارية في النظر إلى أهداف السياسة الخارجية الأمريكية على الأقل منذ عهد إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش، في توجهها لتحقيق مصالح الولايات المتحدة من خلال العمل على تغيير التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالقوة لدول بعيدة عنها جغرافياً وتعدها مهمة لمصالحها وأمنها القومي.

وقد شكل ذلك أساساً لتوجه تلك الادارة لتأمين المصالح الأمريكية خاصة بعد أحداث ١١ من أيلول ٢٠٠١ في التركيز على منطقة الشرق الأوسط التي سبق وأن عدت دولاً غير عربية لكن إسلامية تحديداً مشمولة بها ومنها أفغانستان وايران.

فبعد أقل من شهرين على أحداث أيلول بدأت الولايات المتحدة حربها على أفغانستان في ٧ السابع من تشرين الأول ٢٠٠١ وأطاحت بنظام طالبان في توجه شكل البداية العملية لإعادة صياغة التوازن الاستراتيجي في المنطقة من خلال إعادة تشكيل أوضاع العالمين الاسلامي والعربي بالقوة[١].

وكان من الواضح أن إستراتيجية "الحرب العالمية على الارهاب" شكلت المفهوم الأكثر أهمية لصياغة السياسة الأمريكية وتسويق الخطاب السياسي للادارة الأمريكية داخل الولايات المتحدة وخارجها[٢]، والذي اتخذ ذريعة لغزو العراق وإحتلاله عام ٢٠٠٣ في حرب وصفت بأنها "إستباقية"، أي "إستخدم القوة المسلحة للقضاء على تهديد ملفق أو متخيل"[٣] وعلى إفتراض وجود النية أو النوايا

---

[١] انظر، نبيل محمد سليم، احداث ١١ من ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الامريكية وانعكاساتها على العراق، مجلة "قضايا سياسية"، المجلد الثاني، العدد الثاني، ربيع ٢٠٠٢، كلية العلوم السياسية، ص٦٦.

[٢] انظر، نصير عاروري، حروب جورج دبليوبوش "الوقائية"، مجلة "المستقبل العربي"، العدد٢٩٧، ٢٠٠٣/١١، ص١٢.

[٣] نعوم تشومسكي، الحرب الوقائية او "الجريمة المطلقة" العراق: الغزو الذي سيلازمه العار، مجلة "المستقبل العربي"، العدد ٢٩٧، ١١/ ٢٠٠٣، ص٣٧.

لدى الخصم، وهي الحرب التي "لم تلق أي دعم دولي"[٤] لأن جوهر المسألة هو "إن الولايات المتحدة (كانت) مصرة على أن تحكم العراق"[٥]، أو تتحكم به بدرجة أو بأخرى.

وقد أدت "... الأحادية الجانبية المتغطرسة (للإدارة الأمريكية) في العراق"[٦] والاستراتيجية[*] التي إعتمدتها لإدارته وإخضاعه إلى حالة من الإضطراب واللاإستقرار الذي طبع ما تبقى من مدة ولايتها الاولى[٧].

وخلال الفترة الثانية من ولايتها، إستمرت إستراتيجية الادارة الأمريكية على النهج نفسه مع تغييرات بسيطة إقتضاها الواقع على الأرض. فيما إستمر التغاضي عن التطلعات الحقيقية للعراقيين في تحقيق طموحاتهم كانوا يأملون أن يشكل التغيير في بلادهم بداية واعدة لإستقرار سياسي وأمن محفوظ لهم ولوطنهم، وإنتعاش إقتصادي يلبي حاجاتهم الرئيسة وتطور في الخدمات الأساسية. هذا فضلاً عن الأثر الكبير الذي تركه سعيها الواضح لفرض سيطرتها على حكومة يفترض أنها عراقية[٨]، في وقت كانت شرعيتها محل جدل عميق بسبب الاحتلال وإستراتيجيته في إدارة البلاد.

وقد أضعف ذلك كله، إلى جانب إحتلالها للبلاد، موقف الادارة الأمريكية ودفعها للتفكير في خيارات أخرى لمواجهة تدهور الأوضاع في العراق ومحاولة الحد منها. أحد تلك الخيارات كان إستراتيجية اللجوء إلى تعزيز الوجود العسكري الأمريكي على أساس أن ما كان موجود منها، وهو ما يقارب المائة وعشرين ألفاً، غير كافٍ لغرض الأمن ومواجهة العمليات المتزايدة ضد القوات الأمريكية. وهو أكثر ماكان يقلقها وعدته المعضلة الرئيسة لفشلها، والذي سبق وأن عبر عنه السناتور جون ماكين John McCain في تعليق على تعثر جهود بلاده بالقول: "الحقيقة هنا ببساطة هي أن حجم قواتنا في العراق غير كافٍ لتحقيق أهدافنا العسكرية هناك"[٩].

---

[٤] المصدر نفسه، ص٣٧.

[٥] المصدر نفسه، ص٣٧.

[٦] زبينغو بريجنسكي، اجندة للناتو نحو شبكة امنية عالمية، ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن، مجلة "دراسات دولية"، العدد الحادي والاربعون، تموز/ يوليو ٢٠٠٩، ص١٧٥.

[*] للتفصيل حول هذه الاستراتيجية، انظر: نبيل محمد سليم، الاستراتيجية الامريكية في العراق ومعضلة الامن، مجلة "دراسات دولية"، العدد السادس والثلاثون، نيسان ٢٠٠٨، ص٤- ٩.

[٧] انظر: توماس بيكر وجيمس شليزنغر وايريك شوارتز، العراق بعد عام واحد، تقرير لمجموعة مهام مستقلة، مجلة "المستقبل العربي"، العدد٣٠٢، ٤/ ٢٠٠٤، ص٩.

[8] Vide, Larry Diamond, what went wrong in iraq, foreign affairs, September/ October 2004, p. 47.

[9] Barbara Slavin, Mc Cain: force levels in iraq inadequate, USA Today, 6th November 2003, p. 2.

وعليه تم بالفعل زيادة عدد القوات إلى نحو مائة وخمسين ألفاً بعد الانتخابات العامة التي جرت في العراق عام ٢٠٠٥، في محاولة للسيطرة على الأوضاع ولإظهار إلتزام الولايات المتحدة بتحقيق ما بدأته في هذا البلد. وعلى الرغم من النجاح المحدود في بعض الجوانب إلا إنها فشلت في حل المشاكل والعقبات الرئيسة التي زادت الوضع في العراق تعقيداً وتدهوراً إنعكس على إستراتيجيتها وبات يلقي بتبعاته على توجه سياستها.

فذلك الخيار لم يفلح كما كان يتوقع له لا في وقف الخسائر البشرية والمادية الأمريكية، ولا في تحسين الأوضاع الأمنية بشكل يسمح بمعالجة الأوضاع الأخرى السياسية والاقتصادية بما يفضي أو يقلل من الإنتقادات للاستراتيجية الأمريكية المتبعة وفي كونها سبباً رئيساً في الفوضى القائمة وعدم الإستقرار، ومن ثم في تردي صورة الولايات المتحدة في العراق والمنطقة والعالم. وأدى الاخفاق في إيجاد حلول جدية لتلك الأمور إلى تصاعد الجدل الفكري والسياسي ودعوتها للتفكير جدياً بإستراتيجية للإنسحاب الكامل من العراق تجنباً للفشل الذي بدى ممكناً فعلاً وللهزيمة التي يمكن أن تمنى بها الولايات المتحدة في العراق، تبنته الدوائر الأقل تشدداً من اليمين المتطرف من "المحافظين الجدد" ومن المتشددين من أقصى اليسار. وكتب أنتوني كوردسمان الاستاذ الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن "لقد حان الوقت لمواجهة هذا الواقع، إذ لم يسبق أن كان هناك أبداً وقت أتسمت فيه تخيلات المحافظين الجدد عن الشرق الأوسط بأنها أوهام خطرة. ولقد قتلت هذه الأوهام وجرحت آلافاً من الأمريكيين ومن قوات التحالف، وهي الآن تهدد الولايات المتحدة بهزيمة إستراتيجية خطيرة. وقد لا يكون من الممكن تجنب شكل ما من الهزيمة، ولكن على الولايات المتحدة أن تبذل كل جهد لتفعل هذا، وهذا يعني أن تلقي في النفايات نزعة المحافظين الجدد داخل مكتب وزير الدفاع ومكتب نائب الرئيس وفي مجلس الأمن القومي، وإدراك الواقع والتعامل معه بصورة حازمة"[١٠]. فيما دعى ويليام أودوم William Odom المدير الأسبق لوكالة الأمن القومي الأمريكية، إلى "البدء بانسحاب إستراتيجي تدريجي من العراق"[١١].

وعلى أية حال، فإن خيار الانسحاب الكامل والفوري لم يكن وارداً آنذاك في تفكير الإدارة الأمريكية حتى بعد أن أدخلت "الفوضى الخلاقة" لإستراتيجيتها العراق في دوامة من العنف والارهاب كادت أن تجر البلاد إلى حرب أهلية تمزقها وتقضي وحدتها الوطنية نهائياً. وهو أمر لم يكن ليخدم المصالح الأمريكية في المنطقة ومشروعها فيها "الشرق الأوسط الكبير ومن ثم الجديد" لأن وضعاً

[١٠] انتوني كوردسمان، العراق.. ماالعمل؟، مجلة "المستقبل العربي"، العدد ٣٠٤، ٦/٢٠٠٤، ص٥٩- ٦٠.

[11] William E.odom, retereating in good order, the national interest, summer 2004, p. 33.

كذاك ما كان ليكون نموذجاً صالحاً للتسويق لباقي دول المنطقة للإحتذاء به. وشكل ذلك الترابط معضلة ذات دلالة مهمة. فلكي يتوفر لتوجهات الادارة الأمريكية وسياستها وإستراتيجيتها لتحقيق ذلك المشروع النجاح، كانت تحتاج إلى تقليل وجودها المادي ونفقاتها في العراق دون السماح للفوضى التي خلقتها فيه بالخروج عن سيطرتها.

هذا إلى جانب تأثيره السلبي الكبير على صورة الولايات المتحدة نفسها التي تدهورت إلى حد بعيد بسبب غزوها وإحتلالها للعراق وإستراتيجيتها وفضائح سلوك وممارسات قواتها مثل "فضيحة سجن أبو غريب" وإستخدامها المفرط للقوة في مدينة الفلوجة العراقية وضد قوات الصدر المقاومة في مدينة النجف منتصف عام ٢٠٠٤[١٢]. وقد شكل ذلك كله وماتلاه من تداعيات سياسية وأمنية وإقتصادية على الرغم مما وصف بنقل السلطة في ٣٠ من حزيران ٢٠٠٥، دافعاً للادارة الأمريكية لإدخال أكثر من تعديل تكتيكي على إستراتيجيتها في العراق ما بين الأعوام ٢٠٠٤– ٢٠٠٨. لكن التعديل الأكثر أهمية في تقديرنا هو ذاك المتعلق بإعتماد خيار تخفيض عدد قواتها ومن ثم سحبها كما جاء في "إتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق"، وتجنب هزيمة منكرة لسياستها وإستراتيجيتها في العراق والمنطقة كلها، وإحتمالات انعكاساتها المؤثرة بالضرورة على التوجهات الرئيسة لسياستها الخارجية وإعاقة إستمراريتها التي دأبت على الحفاظ عليها على مدى عقود من الزمن.

ثانياً: إستراتيجية تخفيض وسحب القوات:

مع تداعي الأوضاع في العراق، ولاسيما الأمنية منها، كان موضوع تخفيض القوات مسألة وقت. إذ لمح الجنرال جون أبي زيد قائد القوات الأمريكية السابق في منطقة الخليج العربي، إلى أن الولايات المتحدة قد تخفض من حجم قواتها العاملة في العراق عند تحسن قدرة القوات العسكرية على حفظ الأمن، وأن المهام الرئيسة للقوات التي سوف تبقى في العراق سوف تكون إعداد وتدريب المزيد من القوات العراقية وتقديم الدعم والإسناد لها[١٣].

ويبدو أن ذلك التوجه لإجراء تخفيض تدريجي للقوات الأمريكية قد أصبح مع مرور الوقت الخيار العملي الأكثر موضوعية وقبولاً من وجهة النظر الأمريكية من بين خيارات أخرى عالية الكلفة بشرياً ومادياً بما يكفي لجعلها غير واقعية من الناحية الاستراتيجية والسياسية.

---

[١٢] انتوني كوردسمان، العراق.. ماالعمل؟، المصدر السابق، ص٦١.

[13] Vide, Bradley Graham, Commander Sees Shift in Role of US Troops, Washington post, 7th December 2004, p. A1.

إن المهم في ذلك التوجه هو أنه أصبح مقدمة لإنسحاب لاحق ممكن ومنظور، وإن لم يكن كاملاً ونهائياً بالضرورة، خاصة في حال تخطيها للاشكالات التي تؤثر في مديات نجاح إستراتيجيتها تلك، والتي تعقبها المتعلقة بسحب قواتها، والتي تمكنت منها إلى حد ملحوظ كما يبدو، وهي:

١ -تقليل وجودها المادي ونفقاتها في العراق دون السماح للفوضى التي خلقتها فيه بالخروج عن سيطرتها كلياً، وذلك عن طريق محاولة إعادة شيء من الإستقرار على نحو يوحي بالثقة ويحظى بالقبول، وبسط سلطة حكومة تتوافر على قدر من الشرعية المعترف بها في الداخل والخارج، وذات مصداقية معقولة ومقبولة بالحدود الممكنة من قبل العراقيين ومحيطهم العربي والإسلامي والمجتمع الدولي.

٢ -حل إشكالية الجدل المتفاعل في دول المنطقة وبين شعوبها حول جدوى الفوضى وعدم الإستقرار وفقدان الأمن كبديل، قد يصعب تجنبه وضبط ايقاعه ومن ثم نتائجه، في حال تغيير الأنظمة الدكتاتورية التي أصبح الاستمرار في دعمها مدعاة لزيادة نقمة الشعوب العربية على السياسة الأمريكية ويهدد مصالحها على المدى المنظور.

٣ -كيفية تخطي موضوعة "الحرب على الارهاب" قبل الفروغ من إستئصال شأفته في العراق الذي بات ساحة تعج به وتحول دون إستقرار الأوضاع في المنطقة بشكل عام ومن ثم إحتمالات تطوره وتأثيره في مصالحها فيها.

ومع أن تلك الإستراتيجية عنت تراجع قدرة الولايات المتحدة عن تحقيق قسم مهم من الأهداف الرئيسة التي كانت تتطلع إلى تحقيقها خلال وقت قصير نسبياً بعد غزوها للعراق وإحتلاله، إلا أنها حققت لها مكاسب لا يستهان بها في محصلتها النهائية خاصة وأن الولايات المتحدة كانت على عتبة الانتخابات الرئاسية، فهي:

أ - خففت عن كاهلها إلى حد كبير الكثير من الخسائر البشرية والأعباء المادية التي كانت تخصص للصرف على قوات عسكرية يزيد تعدادها على المائة وخمسين ألفاً وعملياتها التي كانت تنتشر في معظم أراضي العراق، وإختصرتها إلى حدود يمكن معها تحمل خسائر وأعباء وتكاليف قوة محدودة إلى وقت قد يطول دون أن يتم إستمرار إستنزاف ميزانيتها وإرهاق مؤسستها العسكرية.

ب -مكنتها من الإحتفاظ بقوة عسكرية تكفي لممارسة نفوذ قوي في العراق وقادرة على الضغط عليه وعلى جيرانه عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. وهي وإن كانت

غير كافية للسيطرة عليه عسكرياً، لكنها تتمتع بقدرتها على التدخل السريع عند الضرورة خاصة مع ما يتيحه لها من إمكانات إضافة عدد من رجال الأمن والاستخبارات يماثلونها في العدد ويضاهونها في القدرات، إلى جانب الدعم الجوي الذي توفره طائرات عسكرية لهذا الغرض.

ت - حافظت، إلى حد ما، على إظهار الإلتزام الأمريكي بالأهداف التي تبنتها لغزو العراق وإحتلاله من جهة، وفي الحفاظ على الحد الأدنى من أمنه الخارجي بدرجة أو بأخرى، من جهة ثانية. وبذا ضمنت إلى وقت غير قصير نسبياً عدم حدوث تغيير جدي وعميق في الداخل، وعدم وقوع تدخل عسكري مؤثر من الخارج، يمكن أن يهددا مصالحها ويعرضانها لأخطار جدية.

ث - أبقت لها على وجود أمني وإستخباراتي فاعل، شكل جزءاً مهماً مكملاً لوجودها العسكري المحدود والمنخفض قياساً إلى ماكان عليه من قبل، ويتيح لها الوصول والحصول على ما تحتاجه من معلومات إستخباراتية ضرورية تتعلق بحجم وطبيعة وتطورات ما تعده يشكل تهديداً لمصالحها سواء بسبب التفاعلات السياسية أو بسبب نشاطات الجماعات المسلحة على إختلافها والتعامل معها، فرادى أو جماعات، تعاونا أو صراعاً، لاحتوائها.

ج - إنطوت على رسالة تهدئة كانت الولايات المتحدة، ولما تزل، بأمس الحاجة إليها لتجميل صورتها المتداعية داخل العراق وخارجه، مفادها أنها غير راغبة ولا ماضية في الإستمرار باحتلالها له إلى أجل غير مسمى، وذلك على الرغم من عدم القناعة بها خاصة وأنها خلت في حينها من بعض المواضيع المعلقة مثل مسألة إخراج العراق من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[*]، وعدم تضمنها لموعد محدد وقاطع لمغادرة قواتها العراق نهائياً وبشكل كامل في البداية، ويشك أن يكون كذلك في النهاية لأنه علق هو الآخر على طلب العراق لذلك في ظل ميل ميزان القوى لصالحها بشكل حاسم.

[*] للتفصيل حول هذا الربط، انظر: نبيل محمد سليم، العراق والفصل السابع واتفاق التعاون طويل الامد بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، مصدر سابق، ص٦.

إن ما تقدم ربما يساعد في فهم أكبر لإصرار الإدارة الأمريكية السابقة على توقيع إتفاق مع العراق يستكمل قبل ٣١ من تموز/ أغسطس ٢٠٠٨، كما جاء في "إتفاق التعاون طويل الأمد مع الولايات المتحدة الأمريكية"(*).

وفي هذا السياق أيضاً ربما يمكن إدراك ما تحقق للولايات المتحدة من وراء "إتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق" في ١٧ من تشرين الثاني ٢٠٠٨ من فرصة لإعادة تقييم إستراتيجيتها وتوجيهها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية خلال السنوات الثلاث من أمد الاتفاقية، التي أتاحت لها علاوة على ماتقدم:

أولاً، إعادة توجيه وتكثيف جهودها لدعم مشاريعها التي تصفها بالاصلاحية في المنطقة.

ثانياً، الحيلولة دون إستخدام وجودها العسكري المكثف في العراق حجة للتعرض لها من قبل القوى الوطنية والقومية والاسلامية المحافظة والراديكالية.

ثالثاً، إستعادة قدر من مكانتها ومصداقيتها في العالمين العربي والاسلامي لغرض إعادة توجيه (حربها على الارهاب) بما يتيح لها إمكانية تشجيع التعامل مع (مشاريعها الاصلاحية السياسية والاقتصادية) في المنطقة عامة بشكل أكبر، و (مشروعها للسلام بين الفلسطينيين واسرائيل على أساس حل الدولتين) والضغط على سورية لتحييدها على الأقل وإذا أمكن دفعها للتعاون مع الولايات المتحدة في الملفين الفلسطيني واللبناني إلى جانب ملف ايران النووي.

وعلى هذا الأساس، يمكن النظر إلى الاتفاقية على إنها خلاصة لتحول مدروس في الإستراتيجية الأمريكية لمواجهة التحدي الذي مثله عراق ما بعد الإحتلال، ومحاولة إعادة هيكلة وتشكيل بناه السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحيلولة دون فشل مشروعها فيه ومشروعها أو مشاريعها في المنطقة التي تتوقف إلى حد بعيد على ما أملت بتحقيقه في العراق إثر تدخلها العسكري.

ولعل قصر مدة الاتفاقية على هذا النحو غير المسبوق في إتفاقيات من هذا النوع وهذه الطبيعة، أرادت به الولايات المتحدة فرصة لترتيب أوضاعها بإنتظار ما تسفر عنه من نتائج في الواقع قد تؤدي إلى الاستمرار بها أو إستبدلها بأخرى أو الرجوع إلى إعلان مباديء العلاقة طويلة الأمد لتحقيق أهدافها، بعد أن تكون الادارة القادمة قد تحددت ملامحها وترتبت أولوياتها بالاستناد إلى تطورات الأوضاع في العراق والأوضاع في الولايات المتحدة ولاسيما الاقتصادية والمالية فضلاً عن السياسية منها.

(*) انظر، المصدر نفسه، ص٦.

ثالثاً، الادراك الأمريكي للوضع في العراق ودور الادارة الجديدة:

مع إخفاق الحزب الجمهوري في البقاء لادارة ثالثة متواصلة، وتولي الحزب الديمقراطي الادارة الجديدة برئاسة باراك اوباما Barak Obama، دخلت العلاقة بين العراق والولايات المتحدة مرحلة أريد لها على ما يبدو أن تكون مرحلة تسكين وتهدئة، ومراقبة ومتابعة دون الانغماس الكبير والواضح في التفاصيل المختلفة للشأن العراقي بإنتظار نضوج، أو ربما إنضاج، ظروف أكثر مؤاتاة داخل العراق في بيئته الأقليمية للتعاطي معها[١٤].

ولم يكن ذلك ليحصل إلا في إطار التعديلات التي أدخلت على الاستراتيجية الأمريكية في العراق في السنة الأخيرة لإدارة الرئيس بوش ومتابعتها من قبل الادارة الجديدة للرئيس اوباما. لكن هل من ثمة تغيير جوهري فيما يتعلق بالتوجهات العامة للولايات المتحدة وسياستها تجاه العراق؟

لعل من المهم الإشارة إبتداءً إلى: إن نتائج التغيير الذي حصل في الولايات المتحدة على مستوى الادارة وإنتقالها من الجمهوريين إلى الديمقراطيين، شكلت مؤشراً لتراجع ملحوظ في قدراتها على الصعيدين الخارجي والداخلي. وفي حين كان الخارج سبباً قوياً لهذا التراجع، كان تراجعها في الداخل نتيجة منطقية له.

وأحد أهم الأسباب على الصعيد الخارجي كانت غزو العراق وإحتلاله والخسائر الفادحة بشرياً ومادياً ومعنوياً التي تكبدتها الولايات المتحدة من جراء سياسة إدارتها السابقة وإستراتيجيتها في العراق بشكل خاص، والمنطقة والعالم بشكل عام، والتحدي الكبير الذي واجه محاولاتها لفرض سيطرتها عليه بالقوة، للانطلاق نحو إستكمال مشاريعها في المنطقة والعالم، فهي التي أوصلتها الى حدود تراجع قدرتها على التفرد والهيمنة والتأثير الحاسم في تفاعلات السياسة الدولية لدرجة أقلقت جدياً النخب الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية من صانعي السياسة الأمريكية من كلا الفريقين الجمهوري والديمقراطي على حد سواء.

والواقع، إن التغيير المهم والأساس لم يكن في إنتقال سلطة الادارة من الجمهوريين إلى الديمقراطيين. وإنما في دوافع التغيير وطبيعته وحدوده وتأثيراته في مكانة الولايات المتحدة ومصالحها، ومن ثم في سياساتها وإستراتيجياتها ومنها تلك المتعلقة بالعراق الذي حولت مقاومته لإحتلالها حربها "الاستباقية" إلى حرب إستنزاف مؤثرة ومنكهة لقواها وقدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية هذا فضلاً عن الأضرار التي لحقت بهيبتها وسمعتها بسبب غزوها وإحتلالها له خارج

[١٤] انظر، بيتر كالبريث، نهاية العراق، ترجمة: اياد احمد، الدار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠٧ ص٢٤١.

إطار الشرعية الدولية، وبسبب الفضائع والفضائح التي إرتكبتها في العراق على يد قواتها بأوامر من قادتها، صريحة كانت أم ضمنية(*).

إن ذلك كله شكل دافعاً ومحفزاً قوياً لإدراك أمريكي واضح لضرورة إدخال تعديلات يمكن ملاحظتها وقياسها إلى حد ما على إستراتيجيتها في السنة الأخيرة لولاية إدارتها السابقة، تمهد الطريق لإستمرار الحضور الأمريكي القوي في العراق والنفوذ الواسع والفاعل والمحسوب وإدامته من قبل الادارة الجديدة بوسائلها لاحتواء أوضاعه السياسية والأمنية، وفي ذات الوقت الالتفات لمعالجة أوضاع الولايات المتحدة في الخارج والداخل، وذلك على الرغم مما قد تسفر عنه التعديلات في إستراتيجيتها من تعقيدات سبقت الاشارة إليها.

وإذا كان صحيحاً القول، إن ذلك كله شكل تركة ثقيلة على الإدارة الجديدة للرئيس اوباما أن تنوء بحملها. لكن من الصحيح أيضاً القول، إنها حملت معها حدود التغيير الذي يشكل مهمة هذه الادارة. أو بكلمة أدت ما عليها أن تنجزه. ومرد ذلك يعود إلى ما يعد حقائق جوهرية في الواقع الأمريكي تفرض نفسها على كل رئيس للادارة الأمريكية في كيفية التعاطي مع التوجهات الرئيسة للولايات المتحدة كدولة، وهي التي تتحكم في جوهر التغيير الممكن وفي طبيعته وحدوده ومدياته، تلك هي:

١ –ما يعرف بـ "المجتمع الصناعي– العسكري" الذي يعد المحرك الرئيس للتوجهات السياسية الأمريكية العامة والموجه لسياساتها الخارجية والداخلية[١٥].

٢ –المؤسسات المالية للرأسمالية الأمريكية، التي تشكل عصب حياتها الاقتصادية والمالية والممول للمؤسسات الاخرى.

٣ –مراكز البحث العلمي التي تعد العقل الرئيس للفكر والتفكير الذي يزود القادة والسياسيين بما يحتاجونه من أفكار ومشاريع وخطط لصنع السياسات، ووضع الاستراتيجيات الملائمة في قضايا الدفاع والسياسة الخارجية لأية إدارة لتحقيقها في الوقت المناسب، في إطار

(*) للمزيد حول هذه الفضائح، انظر: باسيل يوسف بجك، الاليات القانونية لافلات قوات الاحتلال من تبعات جرائم تعذيب المعتقلين في العراق، مجلة "المستقبل العربي"، العدد ٣٢٨، حزيران/ يونيو ٦/ ٢٠٠٦، ص١١١، ١٢١.

[١٥] انظر على سبيل المثال لا الحصر:

William D.hartung, Eisenhower's Warning, the Military_ Industrial Complex Forty Years Later, World Policy Jornal 18, no.1, spring 2001, p. 39.

محدد من التوجهات والرؤى الاستراتيجية للمصالح والأهداف القومية الأمريكية[١٦]. هذا ناهيك عن توفير الشرعية للسياسات التي تتحول في غالبيتها إلى سياسات مدعومة بقوة الدبلوماسية أو القوة العسكرية، فضلاً عن تأثيرها في الرأي العام.

٤ –الاعلام والمؤسسات الاعلامية، التي عادة ما تقوم بمهمة تسويق أطروحات مراكز البحث والتفكير والترويج للرؤى والسياسات التي تقدمها والتي يجري إعتمادها للخارج والداخل.

إن هذه المؤسسات في واقع الحال لا تعد مجرد محددات على توجه رئيس الادارة الأمريكية وحريته في قبول السياسات وإتخاذ القرارات فحسب، وإنما هي التي تعده وتأتي به إلى السلطة. بدءاً من الحزب الذي ينتمي إليه والذي عادة ما يضم أو يكون مدعوماً من قبل مؤسسات وشخصيات من أصحاب المصالح التي تملك الثروة والنفوذ[١٧]، والتي توفر له ولحملته الانتخابية مصادر التمويل الأساسية، مروراً بمراكز البحث التي يقدم له خبراؤها الرؤى التي تحدد توجهاته في القضايا التي عليه مواجهتها، وتكوين خياراته وبلورتها وأسلوب تعاطيه معها وفقاً لتوجهات حزبه العامة، وخاصة ما يتعلق منها بالسياسة الخارجية التي تحتاج إلى الخبرات السياسية والاستراتيجية المتخصصة لرسم معالمها، وإنتهاءً بالماكنة الاعلامية المحترفة والموجهة التي تروج له داخلياً وتكرسه بطريقة نمطية منظمة في عقول الناخبين عبر سيل من المشاهد الدراماتيكية والصور والانطباعات ودفق من الدعاية الضخمة لدرجة تبدو معها عملية الانتخابات وتقديم المرشح للرئاسة وكأنها عملية إعلامية أكثر منها سياسية.

لذا، وعلى الرغم من ان الدستور الأمريكي يعطي الرئيس صلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية، إلا إن الكوابح التي تنبع من قوة ونفوذ وتأثير المؤسسات الاخرى تؤدي دوراً كبيراً في حسم خياراته وقراراته وتجعل من سياسته إمتداداً للسياسة التي عمل بها سابقه ومن سبقه إلى حد بعيد، لكن بطريقة مختلفة تحددها الوقائع والظواهر والمعطيات السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها وقت مباشرته لسلطاته كرئيس.

وقد إنعكس ذلك على السياسة الخارجية الأمريكية وجعل منها عبر مراحل تطورها محصلة لإرث من الرؤى والتوجهات والسياسات والاستراتيجيات المتراكمة لادارات جمهورية وديمقراطية

---

[١٦] **للتفصيل حول دور هذه المؤسسات البحثية، انظر، دونالد ابلسون، هل هناك اهمية للمؤسسات البحثية؟ تقويم تاثير معاهد السياسة العامة، دراسات مترجمة ٢٦، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبقة الاولى، ابوظبي– دولة الامارات العربية المتحدة ٢٠٠٧، ص٨٥، ٩٨، ١٠١، ١٩٤.**

[17] **Vide, Alexis de Tocqueville, Democracy in America, by Harvey C. Mansfield and Delba Winthrop, the University of Chicago press, USA 2000, pp. 170– 172.**

متعاقبة محكومة بما تعده المصالح والأهداف القومية الأمريكية التي لا خلاف عليها بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي وأصحاب المصالح والنفوذ الذين يقفون وراءهما. وهو ما منحها نوع من الاستمرارية في تحقيق قدر مهم من أهدافها.

وإذا كان هناك من ثمة (تغييرات) يمكن أن تقوم بها إدارة من الادارات أو رئيس ما، فهي في حقيقتها أقرب إلى التعديلات في كيفية التعاطي مع الوقائع والمتغيرات التي تفرزها البيئة الدولية والأوضاع الداخلية المهمة مثل الأزمة الاقتصادية الأخيرة، لكنها لا تعني تحولاً جوهرياً يصل حد التغيير في التوجهات العامة أو السياسات العليا المتفق عليها، مثل تلك المتعلقة باسرائيل وأمنها، والموقف من الوطن العربي والعالم الاسلامي، وروسيا والصين والعراق. فتلك لا ينظر إليها على إنها سياسة خاصة بإدارة بعينها،وإنما سياسة أمريكية ثابتة ومستمرة، أو على قدر كبير من الثبات والاستمرارية إلى حد بعيد نسبياً. لكن ذلك لا يمنع من كونها عرضة للمراجعة والتعديل تبعاً للتطورات في الساحة الدولية والساحة الداخلية للولايات المتحدة.

وعلى هذا فإن تغييرها على نحو مغاير لجوهر توجهاتها لا يبدو وارداً، على الأقل في الوقت الراهن. ويعزز ذلك حقيقة:

١ –إن توجهاتها العامة محكومة برؤية إستراتيجية لسياسات عليا وإستراتيجيات محددة، تجري على هدي تخطيط طويل الأجل سياسياً وأمنياً وإقتصادياً لتحقيق المصالح القومية للولايات المتحدة.

٢ –إن كل إدارة جديدة تدرك، إضافة إلى ما سبق، أن السياسة الخارجية الأمريكية في إطارها العام هي محصلة لإنجازات الإدارات المختلفة التي سبقتها، التي يجب التأسيس عليها والعمل على مواصلتها بالطريقة أو الطرق الممكن التي يتيحها ظرف الادارة السياسي والاقتصادي والظرف أو الظروف الدولية المحيطة بها والمتفاعلة معها.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق، يمكن القول بأنه أحد الدول التي نظر إليها في إطار السياسات المستمرة التي توالت على نهجها إدارات متعددة بثبات إلى حد ملحوظ ودون تغيير يذكر منذ نهاية الخمسينيات من القرن الماضي وحتى إحتلاله، ماخلا حقبة الثمانينيات. لذا عدت السياسة الأمريكية تجاهه سياسة دولة لا سياسة إدارة[١٨]. والمتتبع لإستراتيجيات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، الجمهورية منها والديمقراطية، منذ ذلك التاريخ يجدها مكملة بعضها للبعض الآخر بهذه الطريقة أو تلك

[١٨] انظر، زلمي خليل زاد، محرر، التقييم الاستراتيجي، دراسات مترجمة ٥، الطبعة الاولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي– دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٩٧، ص٢٦.

وحظيت بقدر كبير من الاستمرارية رغم التعديلات التي أدخلت عليها من قبل تلك الادارات أو حتى خلال مدة ولاية الادارة الواحدة. إذ اعتمدت إستراتيجيات تراوحت مابين الترويض (الذي ساهمت فيه شركات النفط الأمريكية بشكل ملحوظ في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين) والكبح والتحجيم (نهاية السبعينيات) والتوريط بهدف الإنهاك والإستنزاف (في الثمانينيات) والحصار والإحتواء والعزل طيلة التسعينيات وبدايات الألفية الثانية ومن ثم الإحتلال.

ومع أن البعض يعد الإحتلال مشروعاً خاصاً بإدارة المحافظين الجدد السابقة لتحقيق مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي عد العراق أهم دولة في رقعته الجيواستراتيجية وحجر الأساس لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة كمقدمة للشروع في مشروعهم الأكبر "الامبراطورية الأمريكية"[١٩]، إلا إن ذلك تدحضه حقيقة أن ماسمي بـ "قانون تحرير العراق" الذي وافق عليه الكونجرس الأمريكي بالاجماع تقريباً، وافق عليه ووقعه رئيس الادارة الديمقراطية الأسبق بيل كلنتون في ٣١ من كانون الاول ١٩٩٨[٢٠]، على الرغم من تذبذب علاقتها مع العراق بسبب تركيزها على الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة في الداخل والخارج. وقد كان ذلك القانون ملزماً لها وللادارة الجمهورية اللاحقة لها للرئيس بوش التي إستندت إليه في غزوها للعراق، من بين مبررات أخرى ساقتها لتبرير تدخلها العسكري وإحتلاله.

وبدورها، يبدو أن إدارة الرئيس السابق كانت حريصة على أن تكون إتفاقاتها مع العراق مبرراً لإلزام والتزام الادارة التي تليها بها، بشكل أو بآخر وبدرجة أو بأخرى، والإبقاء على وجود مهم وفاعل ذي صبغة عسكرية وأمنية فيه لأطول مدة ممكنة، وتمهيد الطريق للإدارة الجديدة لمتابعة الأهداف والمصالح الأمريكية من خلال إستراتيجية للانسحاب من العراق بعد أن عبرت عن مثل هذه النية إبان الانتخابات الرئاسية لكسب الرأي العام الأمريكي وتقليل خسائرها المادية والتخفيف من الأعباء المالية التي أرهقت الخزانة الأمريكية، ولإستعادة شيء من مصداقية الولايات المتحدة وهيبتها في العالم العربي والمجتمع الدولي وجاء إختيار أوباما الذي سبق له معارضة الحرب على العراق لمتابعتها لتكون أكثر مصداقية لدى الرأي العام الأميريكي والدولي.

---

[١٩] انظر، ريتشارد هاس وميكان اوسوليفان، تحرير، العسل والنحل.. الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة: اسماعيل عبد الحكيم، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة ٢٠٠٢، ص٥١.

[٢٠] انظر، ستيفان هالبر وجونثان كلارك، التفرد الامريكي: المحافظون الجدد والنظام العالمي، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٥، ص١٩٣- ٢٠٥.

رابعاً: الرؤية الاستراتيجية الأمريكية لسحب القوات من العراق:

تأسيساً على ما تقدم حول طبيعة التغيير داخل الولايات المتحدة والقوى والعوامل المؤثرة فيه، فإن القاعدة الواسعة والدعم الكبير الذي حظي به مرشح الرئاسة الديمقراطي باراك اوباما من الكثير من المؤسسات والمجموعات والأفراد ليفوز بها، لا يعني بالضرورة أن له القدرة على الخروج عن الحدود التي وضعتها المؤسسات الرئيسة المعنية والمؤثرة في عملية صناعة الانتخابات التي إحتظنته وساعدته ووفرت له كل أسباب وإمكانيات الفوز تقريباً.

إن اوباما الذي أكد في برنامجه الانتخابي على إنهاء الحرب في العراق[٢١]، والذي قال في خطاب تنصيبه "سوف نبدأ بإعادة العراق إلى شعبه"[٢٢]، ووعد بنهج جديد للمضي قدماً مع العالم الاسلامي إستناداً إلى المصالح المشتركة، وأكد إلتزام بلاده بالقيم الديمقراطية والمباديء الاخلاقية[٢٣]، إنه، قد يكون قدم لنفسه ولإدارته بخطاب سياسي مختلف في لغته عن لغة سلفه، إذ بدى حريصاً على إستبدال "الحرب الاستباقية" وايقاع الصدمة وإشاعة الخوف والرعب... الخ مما إتسم به خطاب وأداء سابقه، باللجوء لاستخدام "القوة اللينة" عبر الوسائل الدبلوماسية ومشاركة الحلفاء والأصدقاء والتعاون مع المنظمات الدولية، لكن خطابه بقي من حيث المضمون مشدداً على قيادة الولايات المتحدة للعالم. ولم يخلُ من نبرة من التهديد المبطن الذي لا يبدو معه أنه يمكن أن يتورع عن اللجوء لإستخدام القوة المادية المفرطة كما من سبقه وكما هو حاصل الآن في أفغانستان. إذ ورد في خطابه نفسه "تقول لجميع الشعوب والحكام الذين يشاهدوننا اليوم... إعلموا أننا مستعدون لتولي القيادة مجدداً"[٢٤]. وقوله "... سندافع عن مصالحنا ومصالح أصدقائنا"[٢٥]، وهي ذات المصالح التي حددت سياسات وإستراتيجيات الولايات المتحدة منذ أن قررت الانغماس في السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. فدولة بحجمها وقوتها وقدراتها ومصالحها وأهدافها وتطلعاتها لا تتغير توجهاتها وسياساتها مع تغير الرئيس فيها، لأنها نتاج لمزيج من الرؤى والمفاهيم والمدركات المستقرة

---

[٢١] انظر، "مسيرة التحرير"، حوار صحيفة "الحياة" مع احمد عبد الهادي الجلبي في اذار ٢٠٠٩، المكتب الاعلامي للمؤتمر الوطني العراقي، بغداد، بدون تاريخ، ص٦٦.

[٢٢] محمد تركي بني سلامة، اوباما: درس جديد في الديمقراطية ، مجلة "المستقبل العربي"، العدد ٣٦١، اذار/ مايس ٢٠٠٩، ص١٥.

[23] "President Barak Obama's Inaugural Address",
<http: / www.whitehouse.gov/blog/inaugaral_address>.

[24] Vide: ibid.

[25] Ibid.

والمستمرة إلى حد بعيد للمصالح والأهداف ولما تعده تحديات للأمن القومي الأمريكي في دولة تستمد رؤاها الاستراتيجية من طبيعة تكوينها وتكوينات مؤسساتها.

وعلى هذا، يمكن القول أن تحليل السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها العامة، يدعو إلى الاعتقاد بأن إختيار اوباما لترؤس الادارة الجديدة جاء أساساً في إطار مراجعة وتقييم دقيقين لما حققته إستراتيجية الاندفاع الكبير في مجال السياسة الخارجية التي نفذتها الادارة السابقة. إذ أنه مع ما تحقق من أهداف مهمة في عهد إدارة الرئيس بوش والمحافظين الجدد في إطار مشروع "القرن الأمريكي الجديد" وفي وقت قصير نسبياً عبر غزوها وإحتلالها لدولتين وإحداث تغييرات على قدر كبير من الأهمية في مناطق مهمة من العالم وخاصة في أجزائه العربية والاسلامية، مع ذلك، خسرت الولايات المتحدة الكثير من مصداقيتها وسمعتها وهيبتها، وأرهقت ميزانيتها بشكل كبير وتحددت قدرتها على فرض هيمنتها على النظام الدولي.

عليه، لا يبدو أن تنفيذ الرئيس اوباما لوعوده لناخبيه بسحب القوات العسكرية صعباً إلى الحد الذي يتصوره الكثير أو الذي تصوره الدوائر السياسية والعسكرية الأمريكية. ذلك أن مثل هذا الانسحاب سوف يكون وفقاً لاستراتيجية مدروسة قد لا تكون متطابقة تماماً مع ما أرادته الولايات المتحدة في وقت سابق على الآن بالضرورة، ولكنها مع هذا منسجمة مع التوجه العام للسياسة الأمريكية المخطط لها منذ عقود، والتي لا تتوقف على إدارة ديمقراطية أو جمهورية بقدر ما تعتمد على توجهها منذ نهاية حقبة "الحرب الباردة" القائم على الاستفادة من الفرصة التي سنحت لها وتوظيفها للانفراد بالسياسة الدولية والنظام الدولي.

ومن هنا، فإن التعديل الذي أدخل على إستراتيجيتها لتأخذ بمفهوم "القيادة" الذي نوه عنه الرئيس اوباما في خطاب تنصيبه، لا يعد من نوع التغيير الحاسم في التوجه العام بقدر ماهو محاولة للتكيف مع المتغيرات الدولية التي أنضجها إصرارها على الهيمنة والتفرد، والتي جعلت من الموازنة بين مصالح ومخاوف حلفائها من جهة، وبين الاستمرار بالقبول بنهجها في السيطرة أو حتى القيادة، أمراً لا سبيل إلى تفاديه إن هي أرادت تحقيقه، من جهة أخرى.

والواقع أن مفهوم "القيادة" ليس جديداً على الفكر الأمريكي ولا هو كذلك لدى بعض الأوساط السياسية. فقد سبق وأن أثاره بعض المفكرين والكتاب في معرض خلافهم مع نهج غيرهم من نضرائهم الذين قالوا بنهاية التاريخ ونادوا بصراع الحضارات مثل صاموئيل هنتنغتون وفرانسيس فوكوياما، ومن المحافظين الجدد ومشروعهم ونهجهم الامبراطوري. وقد إنطلق اولئك في تبرير رؤاهم على أساس الكلفة العالية التي تتحملها الولايات المتحدة وعدم قدرتها على تأمينها خاصة في

المجالات العسكرية التي أرهقت ميزانيتها وأثرت في إهتماماتها وتخصيصاتها للمجالات الاخرى في الداخل الأمريكي، ولعدم تهديدها المباشر للأمن القومي بسبب الامتيازات التي يؤمنها لها موقعها الجغرافي، ناهيك عن إمتلاكها لأكبر ترسانة من الأسلحة الرادعة التقليدية وغير التقليدية، وكل ذلك لا يدعو إلى تدخلها العسكري في مناطق بعيدة عنها عبر محيطات شاسعة[٢٦]. ولعل تلك القناعة هي مادفع الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون إلى التعليق على التعديل الذي أدخل على الاستراتيجية الأمريكية لتكون أكثر إندفاعاً نحو الخارج، بالقول "تستطيع في عالم يعتمد على بعضه أن نقود لا أن نهيمن"[٢٧].

ومن هنا يمكن تصور طبيعة التغيير الذي عد نهجاً جديداً للرئيس اوباما لمتابعة التعديل في الاستراتيجية الأمريكية لتكون أكثر قبولاً وأكثر قدرة على التناغم والمضي مع التوجهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية ورؤيتها الاستراتيجية.

إن أهمية مثل هذا التعديل الذي جاء تحت شعار "التغيير" الذي إعتمده اوباما لحملته الانتخابية، هو إن القيادة وإن كانت تتوافر على قدر مهم من السيطرة التي يمكن أن تتحول إلى نوع من الهيمنة التي يمكن أن تزيد أو تنقص حسب طبيعة وقدرات وتوجهات القوة القائدة، والمتغيرات في النظام الدولي والسياسة الدولية، لكنها بخلاف الهيمنة لا تعني معنى ولا توحي شكلاً الانفراد صراحة، وإنما إمكانية ممارستها ضمنياً من خلال توظيف المشاركة بالاعتماد على قواها وقدراتها التي تتميز عن المشاركين الآخرين، وما يمكن أن تظيفه لها مشاركتهم من قدرات إضافية من خلال الاسهام في التكاليف والالتزامات. كما أنها لا تحتاج إلى تواجد عسكري مباشر طويل الأمد وعالي الكلفة من النواحي كافة، وإنما إلى تواجد عسكري نوعي محدود يدعم ويعزز وجوداً سياسياً معترفاً به وذو نفوذ واسع وتأثير كبير على المفاصل الرئيسة والأساسية لمؤسسات الدولة التي يتواجد فيها لتحقيق أهدافه، وخاصة عندما يكون ذلك في إطار إتفاق طويل الأمد كذلك الموقع بينها وبين العراق لتنظيم علاقتهما.

والحقيقة، أن مشكلة الولايات المتحدة في العراق ليست سحب قواتها، على ما في سحبها من أهمية لارضاء الرأي العام الشعبي الأمريكي– والتخفيف من عبء تكاليف قواتها العسكرية المادية وآثارها العضوية، فضلاً عن الحاجة لها على الجبهة الافغانية، وإدراك الولايات المتحدة

---

[26] **Ibid.**

[27] **For details, vide, Edward A.olsen, Ivan Eland and Joel S. Benin, War Strategy: a New U.S. Empire? The Independent Institute publishers, june 25th , 2003.**

لصعوبة، إن لم يكن إستحالة، تحقيق أهدافها على جبهتي العراق وافغانستان في آن واحد دون خسارة إحداها والتي ستؤثر بالضرورة على موقفها في الأخرى، وإنما المشكلة هي مدى تأثير الانسحاب على المصالح الأمريكية وكيفية الحفاظ عليها.

وعلاوة على ذلك، فلابد من إن الادارة الأمريكية الحالية، وربما السابقة أيضاً على الرغم من إندفاعها وتطرفها، قد أدركت أن إستمرار وجودها العسكري على ماهو عليه فشل في فرض النموذج الذي أرادته في العراق كما خطط له منذ إحتلالها للبلاد في ٢٠٠٣ وعلى مدى السنوات التي أعقبته. فلا هو أفضى إلى عملية سياسية يمكن التمويل عليها لإنضاج وبلورة الظروف الموضوعية للاستقرار الذي تريده، حتى الآن على الأقل، ولا هو أتاح المجال لبناء مؤسسات حقيقية قادرة على التعامل مع التحديات الكبيرة والخطيرة التي تواجهها البلاد في مجالات إعادة البناء كافة. كما لم يفض إلى القضاء على العنف والارهاب الذي تسبب به وجود هذه القوات بصدده وإمكانياته، ولا حمى البلاد وحال دون تدخل دول البيئة الأقليمية لها في شؤونها الداخلية وتهديد أمنها الوطني. لابل إن وجودها كان، ولما يزل، سبباً رئيساً لهذه التدخلات، التي باتت تشكل هاجساً مقلقاً للمصالح الأمريكية وتلقي بظلالها الثقيلة في مدى إستمرارها والحفاظ عليها بعد الانسحاب. هذا ناهيك عن الهواجس السياسية والأمنية الذي خلفها وجودها لدى شعوب وحكومات دول المنطقة.

ويستتبع هذا الادراك، إدراك آخر مفاده، أن خيار عدم الانسحاب يعني غرقها بشكل أكبر ومتزايد في ما آل اليه الوضع في العراق. والنتيجة هي:

إما هزيمة تعيد شبح ما عانته في حرب فيتنام، أو إندفاع أكبر لاستخدام القوة المادية المفرطة، وفي الحالتين سوف تكون إحتمالات فشل أهدافها وتحقيقها قائمة إلى حد كبير يصعب تلافيه أو القبول به.

ومن ثم، فإنه بإستثناء حقيقة إنسحاب جزء كبير من القوات الأمريكية من العراق، وربما سحب عدد آخر من المتبقي منها، إلا إنه من الصعب تصور قيام الادارة الأمريكية بسحب كامل قواتها من العراق لأن جانباً مهماً مما تعده كفيلاً بالحفاظ على مصالحها سوف يعتمد على قوة لها من القدرات ما يكفي لتأمينها، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الإبقاء على عدد محدود قياساً إلى ما كان موجود منها سابقاً وفي الوقت الحاضر، وبقدرات وإمكانيات نوعية، ينظم وجودها على نحو يتيح لها البقاء تحت غطاء قانوني جرى أو تجري تهيئته على الأرجح ليكون جاهزاً مع حلول الموعد النهائي المتفق عليه لسحب قواتها في إطار الاتفاق الأمني في ٣١ من كانون الأول ٢٠١١، ووعد الرئيس اوباما للشعب الأمريكي بالعمل به.

إن مثل هذا الغطاء القانوني الذي سوف يوفر من خلال الاتفاق على الحاجة لبقاء مثل هذا العدد من القوات، بحدود ٢٠٠٠٠، لحماية القارة والدبلوماسيين الأميريكيين المرجح عقده بين الطرفين، والذي لابد وأن يأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات المهمة التي حصلت لدى الجانبين في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية خلال السنوات الثلاثة الماضية من أمد الاتفاق الحالي، من شأنه الابقاء على "العلاقة القوية مع العراق" كما وصفت في (المادة ٢٤) من "إتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق"، دون الخوض في تفاصيل الوضع العراقي والغوص في تعقيداته والحاجة لتحمل المزيد من الخسائر الاضافية المكلفة بشرياً ومادياً ومعنوياً التي لم يعد بمقدورها تحملها أعباءها، والتي يمكن أن تطيح بما حققته حتى الآن وبأهدافها على المديين المتوسط والبعيد. خاصة وأن مفهوم "العلاقة القوية" ينصرف إلى نوع وقدر لا يستهان به من النفوذ والقدرة على الضغط والتأثير الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي لصالح الطرف الأقوى من العلاقة، والذي يمكن أن يتعاظم بسبب الأوضاع التي يمر بها العراق والتحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها، والتي يمكن أن توظفها الولايات المتحدة لزيادة نفوذها وتدخلها لتوجيه الأمور فيه الوجهة التي تريدها قدر ما تستطيع، وذلك في ظل إستمرار عدم الاستقرار وتوافر الظروف الموضوعية لذلك الآن والى وقت غير قصير نسبياً، ومن أهمها:

أ – عدم نضوج وتبلور العملية السياسية إلى الحدود التي تحول دون إعطاء الولايات المتحدة مبررات للتدخل فيها، أو حتى دون حاجة الكثير من أطرافها لتدخلها من حين إلى آخر وبهذا القدر أو ذاك لضبط ايقاعها.

ب – حاجة العراق للمساعدة في حماية أمنه من التهديدات والتحديات الخارجية ومكافحة الارهاب لحين إعادة تشكيل وتنظيم وتجهيز وتدريب قواته الأمنية من الجيش والشرطة.

ت – النفوذ الذي يتولد بالضرورة عن السلع والخدمات (العسكرية والمدنية) والاستثمارات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة، والموجودة فعلاً والتي يتوقع لها أن تدخل العراق في المستقبل القريب والمنظور ناهيك عن البعيد، وبإرادته أو بخلافها.

ث – عدم حسم البعض من المشاكل المهمة التي يواجهها العراق والتي لما يزل بمقدور الولايات المتحدة لعب دور مؤثر في مجرياتها مثل قضايا التجاوزات على حقوق العراق وقضايا الحدود مع دولة الكويت والتعويضات التي تطالب بها بعض مؤسساتها وغيرها من الدول والشركات والمؤسسات، وموضوع "صندوق تنمية العراق" الذي يتولى الاشراف على أمواله والذي قرر مجلس الأمن تأجيل النظر فيه لستة أشهر، يمكن أن تمدد لأكثر من ذلك، رغم

قراراته في ١٢ من كانون الأول ٢٠١٠ بوقف التعامل مع العراق بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

الميزة الأخرى المهمة، وربما الأهم، التي سوف يوفرها سحب القوات والاكتفاء بعدد محدود منها، هي إنه سوف يضمن للولايات المتحدة إلى حد بعيد الاستمرار في العمل على أساس التوجه العام لسياستها الخارجية ورؤيتها الاستراتيجية سواء ما تعلق منها بالعراق أو المنطقة والعالم، والتي تعد الأول أحد الحلقات الأساسية لتحقيقها.

وبتقديرنا أن هذه هي المهمة التي يتعين على الرئيس اوباما وإدارته تحقيقها في التعاطي مع ملف العراق، والتي تدور حولها إستراتيجية سحب القوات الأمريكية. ومن المفروغ منه أن قرار الانسحاب وحجمه وطبيعة مهام القوات المتبقية مما توصف بكونها قواتاً غير قتالية سوف يكون محصلة للتصورات والآراء المختلفة لأركان الادارة الأمريكية وكبار المستشارين وقادة المؤسسة العسكرية، وليس الرئيس وحده الذي سيجد نفسه ملزماً بدرجة أو بأخرى بالأخذ بنظر الاعتبار الحقائق والمعطيات التي تتعلق بالواقع الأمريكي وطبيعة التفاعل الدينامي بين مؤسساته المختلفة، وإدراك الرئيس الجدي لها ولتفاعلاتها بما يكفي للتعامل معها بعقل منفتح، دون أن يعني ذلك إلغاء دوره أو قدرته على التأثير فيها بصورة أو بأخرى وبهذا القدر أو ذاك، وهي:

١ – إدراكه بأن إستراتيجيته تجاه قضايا السياسة الخارجية بشكل عام وتجاه العراق بشكل خاص، لا ترتبط به وحده وإنما بالسياسة العامة للحزب الديمقراطي وتوجهاته العامة التي ترتبط بدورها بالتوجه العام وبالرؤية الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية والمصالح والأهداف القومية لهذه السياسة التي لا يختلف على توجهاتها العامة الحزبان الديمقراطي والجمهوري.

وهذا يعني، أن حدود (التغيير) على الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق سواء ما تعلق منها بسحب القوات من أراضيه أو طبيعة وحجم وأبعاد العلاقة معه بعد ذلك، سوف تكون مدروسة ومحسوبة جيداً في إطار المصلحة القومية الأمريكية.

٢ – إن الانقسام بين صفوف الحزب الديمقراطي من "اللبراليين الجدد" الذين أيدوا الحرب على العراق ودعموا إستراتيجية زيادة عدد القوات وإن ربطوها برفض تمويل الحرب داخل الكونجرس، و "اليسار الجديد" اللذين عارضوها، إنعكس على موقف الحزب وتعامله مع

ملف العراق بشيء من عدم الانسجام والوضوح طيلة السنوات السابقة. وهو ماوفر لاوباما الفرصة لكسب تأييد الحزب من خلال إتخاذه لموقف أقل ميلاً "لليسار الجديد" الذي أيد موقفه للانسحاب من العراق عام ٢٠٠٦ والذي بدا منسجماً مع موقفه الرافض والمنتقد للحرب على العراق، ومع موقف قواعد الحزب منها، وأتاح له التقدم على منافسيه في ترشيحات الحزب لهيلاري كلنتون وجون أدواردز المؤيدين للحرب[٢٨].

لكن اوباما لن يلبث أن يجد نفسه معنياً أكثر بهذا الانقسام عند إتخاذه لقرار الانسحاب. الأمر الذي قد يدفعه من أجل المضي فيه دون إعتراضات حادة، إلى اللجوء للتوفيق بين نوع وحجم محدود نسبياً من الوجود العسكري في العراق إرضاءً لممثلي الحزب من النخب في الكونجرس والادارة من "اللبراليين الجدد"، وحتى من الجمهوريين إلى حد ما، من جهة، ومن جهة أخرى، إتخاذ قراره بالانسحاب وايلاء القضايا الداخلية إهتماماً أكبر لإرضاء "اليسار الجديد" وقواعد الحزب والابقاء على تأييدها له. وسحب القوات يمكن أن يساعد إلى حد بعيد في تحقيق مثل هذا التوازن بين موقف الفريقين خاصة وأنه من المتوقع أن يعيد تأكيد الحرص على علاقات قوية بين العراق والولايات المتحدة تضمن من خلالها الأخيرة مصالحها.

٣ -الاعتبار الثالث الذي سيكون له دور في قرار الرئيس اوباما بالانسحاب يتعلق بالدائرة الرئيسة من إدارته وكلهم تقريباً عرف عنهم تأييدهم للحرب على العراق في حينها ومعارضتهم للانسحاب منه إلا إذا كان "متوازناً ومسؤولاً". بمعنى آخر إلا بعد التأكد من تأمين المصالح الأمريكية وأخذ رأي القادة العسكريين. ويأتي في مقدمة هذه الدائرة:

جوزيف بايدن، نائب الرئيس وأهم شخصية تليه. وهو المستشار الأول والاعلى في مجال سياساته الخارجية على وجه الخصوص، التي يمتلك فيها خبرة كبيرة وواسعة. وهو من وجوه "الليبراليين الجدد" الذين أيدوا الحرب على العراق. وسبق له أن رفض توصيات "لجنة بيكر- هاملتون" التي ربطت الحل في العراق بايجاد حل للصراع العربي- الصهيوني. كما إنه صاحب مشروع تقسيم العراق. وهو يجمع مابين تجربة خيارات الحوار والدبلوماسية وفي الوقت نفسه إتخاذ مواقف متشددة. هيلاري كلنتون، وزيرة الخارجية، وهي الأخرى من "اللبراليين الجدد" ومن جيل سياسي مابعد الحرب العالمية الثانية المتشددين.

[٢٨] ماجد كيالي، التحول في الاستراتيجية الامريكية، مجلة "الشؤون العربية"، العدد ١١٤، صيف ٢٠٠٣، ص٣٢.

وقد أيدت الحرب على العراق ومعروف عنها رفضها للانسحاب منه إلا بعد التأكد من ضمان المصالح الأمريكية، كما أنها من الرافضين تحميل الولايات المتحدة مسؤولية مآل الأوضاع في العراق ولاسيما الأمنية.

وهناك أيضاً مستشار الأمن القومي الجنرال جيمس جونز، وهو من القيادات العسكرية المخضرمة، وسبق له العمل في ماسمي بمهمة "تنسيق الاغاثة في العراق" في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون. وهو أيضاً من ضمن الفريق الذي لا يؤيد الانسحاب من العراق على وفق جداول زمنية يمكن أن تضر بالمصالح الأمريكية دون أن يعني ذلك بالضرورة الاحتفاظ بوجود دائم وبأعداد كبيرة للقوات في العراق.

٤ –وهناك الاعتبار الرابع الذي لا يقل أهمية عما سبقه والذي يمثله قادة المؤسسة العسكرية البارزون والمؤثرون الذين يعود إليهم تقييم الوضع الميداني في العراق، والذي سيكون رأيهم حاسماً في موضوع الانسحاب إذا ما قرروا بأن الوضع حرج ومقلق بما يكفي للتجاوب مع الآراء التي ترى ضرورة الاستمرار بقدر كافٍ من الوجود العسكري، يجري تقديره من قبل القادة العسكريين، لمدة أطول على الأقل لحين التأكد من ضمان المصالح الأمريكية من الارهاب والجماعات المسلحة الذين يمكن أن يطيحا بما حققه بعض قادة الجيش الكبار من ترتيبات يدركون هم أكثر من غيرهم مدى هشاشتها في بلد لما تستقر أوضاعه بعد وخاصة الأمنية منها. وهو ما يفهم من كلمة "المسؤول" التي أضيفت الى كلمة "الانسحاب" ليصبح "الانسحاب المسؤول"، والتي تعني ضمنياً أن موضوع الانسحاب وحجمه لا يتعلق بالرئيس وحده وإنما أيضاً بمشورة وتقدير كبار قادة الجيش. ويأتي على رأس اولئك:

الجنرال ديفيد بترايوس قائد القيادة المركزية الأمريكية وقائد القوات الأمريكية الأسبق في العراق، الذي أبدى حرصه على الحفاظ على ما يعده إنجازاً مهماً حققه هناك[٢٩]. ورئيس الأركان مايك مولن الذي طالما عارض أي إنسحاب من العراق على أساس جدول زمني لا يأخذ بنظر الاعتبار حقائق الوضع على الأرض[٣٠]. هذا بالإضافة إلى وزير الدفاع روبرت جيتس الذي عرف هو الآخر بتحفظه على أية إستراتيجية لسحب القوات بموجب جدول زمني يحدد سلفا، والذي يتفق مع آراء

[٢٩] انظر، "اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق"، المصدر السابق، ص١٦.

[٣٠] انظر، علاء بيومي، باراك اوباما والعالم العربي، "اوراق الجزيرة" ط١، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ٢٠٠٨، ص١٥– ١٩.

القادة الآخرين، قبل أن تكون هناك ضمانات كافية للمصالح الأمريكية التي خاضوا الحرب من أجل تحقيقها، ناهيك عن صورتهم وسمعتهم وصورة وسمعة مؤسستهم العسكرية أمام الشعب الأمريكي.

وتجدر الاشارة إلى إن هذه الاعتبارات سوف يكون لها دور ملحوظ في تقرير حجم القوات التي سوف يتم سحبها من العراق، وحجم وطبيعة مهام القوات التي ستبقى، وليس الانسحاب بحد ذاته. إذ إن موضوعه قد تم بحثه والاتفاق عليه كإستراتيجية يعمل بها الرئيس اوباما وإدارته في إطار المصالح الأمريكية. وهو ما يمكن إدراكه من بنود الاتفاق الأمني الحالي بين العراق والولايات المتحدة. فقد نصت (الفقرة ١ من المادة ٢٤) من "إتفاقية سحب القوات" بين الجانبين أنه "على جميع قوات الولايات المتحدة المقاتلة الانسحاب من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ من كانون الأول عام ٢٠١١ ميلادي".

وبالمقابل نجد أن ذات الاتفاق ومن قبله "إعلان مباديء علاقة التعاون والصداقة طويلة الأمد..." لم يغفلا إستمرار نوع من هذا الوجود العسكري في إطار من الاتفاق الاستراتيجي بين الطرفين من خلال "... الاستمرار في تعاونهما الوثيق في تعزيز وإدامة المؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات السياسية الديمقراطية في العراق، بما في ذلك، على وفق ما قد يتفقان عليه، التعاون في تدريب وتجهيز وتسليح قوات الأمن العراقية من أجل مكافحة الارهاب المحلي والدولي والجماعات الخارجة على القانون، بناءاً على طلب من الحكومة العراقية" كما جاء في نص (الفقرة ٢ من المادة ٢٧) من الاتفاق الأمني. وإذا ما إستقر الرأي لدى الادارة الأمريكية على ضرورة مثل هذا الوجود النوعي والمحدود لمدة أطول، فقد لا تحتاج الولايات المتحدة إلى بذل مجهود كبير للحصول على مبتغاها من الحكومة العراقية في ظل الأوضاع التي يمر بها العراق، ومن خلال إستخدام نفوذها الحالي والضغط الذي يمكن أن يتيحه لها وضعها لبلوغه.

الخاتمة:

إن تحليل السياسة الخارجية الأمريكية من خلال توجهاتها العامة ورؤيتها الاستراتيجية لا تفيد بحصول تحول جوهري فيها يرقى لدرجة التغيير بالمفهوم الدقيق للكلمة، الا إذا قصد به التغيير في الوسائل والآليات.

والتعديلات التي أدخلت على إستراتيجيتها أزاء العراق، والتي أريد لها أن ترتبط بالادارة الجديدة للرئيس اوباما، وأن هناك من ثمة تغيير حقيقي كما يوحي به شعار حملته الانتخابية، إنما جاءت لإظهار الولايات المتحدة بمظهر مختلف لتلافي ما تسببت به الاستراتيجية المتطرفة التي نفذتها الادارة السابقة، وهي موضوعياً لا تبدو كافية لتكون جديدة ومختلفة جدياً.

فاستراتيجية سحب القوات الأمريكية جاء عليها الاتفاق الأمني الموقع بين حكومتي البلدين في عهد الادارة السابقة، في الأشهر الأخيرة من ولايتها تحديداً، ولأسباب باتت معروفة وذكرت سابقاً. وهو وإن كانت بدايته إنسحاباً جزئياً، لكنه كان مؤشراً على عملية إنسحاب أكبر، ولكن ليس كاملاً بالضرورة.

كما إن تحديد أمد الاتفاق بثلاث سنوات شكل مؤشراً آخر على إن أحد غاياته على الأقل كان لإجتياز مرحلة حرجة في الاستراتيجية الأمريكية إقتضى تقييمها ضرورة مراجعتها وتعديلها بما يتماشى مع الواقع الضاغط على أرض العراق ومتغييرات البيئتين الأقليمية والدولية المعترضة والمتخوفة من مشروع السيطرة الأمريكية على النظام الدولي في المستقبل.

وبغض النظر عن مدى رغبة وجدية الرئيس اوباما في الوفاء بوعده بسحب كامل قوات بلاده العسكرية المقاتلة من العراق في الموعد المحدد لسحبها، إلا إن الأمر لا ولن يتوقف عند حدود رغبته وجديته بقدر ما يتوقف على جملة من الحقائق المهمة التي عليه التعامل معها وأخذها بنظر الاعتبار في سياق الاستراتيجية المعلنة للانسحاب وحجمه، وطبيعة ومستوى العلاقات بين العراق والولايات المتحدة التي يمكن من خلالها ضمان المصالح الأمريكية. وفي التحليل الأخير، يمكن القول:

١ –إن إنسحاب القوات الأمريكية ليس مستبعداً إلى حد بعيد نسبياً، لكن من المشكوك فيه أن يكون كاملاً ونهائياً بالحدود نفسها.

٢ –إن المشكلة الرئيسة ليست في سحب القوات العسكرية وإنما في كيفية ضمان مصالح الولايات المتحدة. ويبدو أن القناعة الأمريكية تسير بإتجاه ضمان هذه المصالح من خلال الإبقاء على عدد محدود من قواتها، وتفصيل الإطار الاستراتيجي لإعلان مباديء العلاقة

طويلة الأمد بين الطرفين، بما تُتيح للولايات المتحدة هامشاً كبيراً من النفوذ والتدخل عند الحاجة من خلال قوة عسكرية نوعية محدودة الحجم، بدلاً من الاحتفاظ بأعداد كبيرة ومكلفة من قواتها في العراق.

٣ -إن أي سحب للقوات الأمريكية لا يعني بالضرورة تراجع أهمية العراق في سياسة الولايات المتحدة، وسياسة واستراتيجية الرئيس اوباما وادارته ستبقى إمتداداً للسياسة والاستراتيجية الأمريكية بطرق ووسائل اخرى، وبنهج أقل في التدخل بتفاصيل الشؤون الداخلية للعراق، لكن بضغط أكبر على مختلف القوى السياسية للمضي في إجراءات من شأنها تحسين الأوضاع إلى الحد الذي لا يعرض المصالح الأمريكية للخطر.

٤ -وعوداً على بدء، ولأنه يصعب الركون إلى إمكانية حصول تغيير جدي في التوجهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق ودوره في أية استراتيجية لها أزاء المنطقة، يصبح لزاماً على القوى السياسية العراقية على إختلافها التفكير جدياً في كيفية الحفاظ على المصالح الوطنية للعراق وشعبه عن طريق الاستفادة من الفرصة التي يمكن أن تتاح لإدخال تعديلات ضرورية ومهمة على ما يوصف بالإطار الاستراتيجي لعلاقة التعاون والصداقة طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة، لصالح العراق..